

Distr.: General
10 September 2015
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)

أولاً - مقدمة

- ١ - يُقدّم هذا التقرير التاسع عشر عملاً بالفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) والفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤) والفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٢١٩١ (٢٠١٤) التي طلب فيها المجلس إليّ أن أقدم، كل ٣٠ يوماً، تقريراً عن تنفيذ تلك القرارات من قبل جميع أطراف النزاع في الجمهورية العربية السورية.
- ٢ - وتستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى البيانات المتاحة لوكالات الأمم المتحدة على أرض الميدان، والبيانات الواردة من حكومة الجمهورية العربية السورية ومن مصادر مفتوحة. ولقد أدرجت في التقرير البيانات الواردة من وكالات الأمم المتحدة وشركائها بشأن إيصال المساعدات الإنسانية خلال الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥، حيثما توفرت. وأدرجت فيه أيضاً بيانات أحدث في حال توافرها.

ثانياً - التطورات الرئيسية

ألف - التطورات السياسية والعسكرية

- ٣ - ظل النزاع مستشرياً والعنف محتدماً في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية في شهر آب/أغسطس. وتواصلت عمليات القصف الجوي العشوائي التي شملت استخدام البراميل المتفجرة من قبل القوات الحكومية، وعمليات القصف المدفعي العشوائي من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، والجماعات المتطرفة، والجماعات المدرجة في قوائم التنظيمات



الإرهابية^(١)، وأدت إلى وقوع وفيات وإصابات في صفوف المدنيين وإلى تشريدتهم. وما زالت الأعمال العدائية التي تقوم بها جميع الأطراف تتسم بتجاهل واسع النطاق لقواعد القانون الدولي الإنساني ولما على الأطراف من التزام بحماية المدنيين.

٤ - وفي محافظة ريف دمشق، استمر العنف خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا تزال القوات الموالية للحكومة المدعومة من حزب الله تشن هجوماً على مدينة الزبداني الاستراتيجية في منطقة القلمون. ولا تزال حالة المدنيين الذين بقوا في الزبداني حرجة. وفي أواخر تموز/يوليه، أفادت التقارير أن أكثر من ٤٠٠٠ شخص من أهالي الزبداني في الأصل قد نزحوا من بقين إلى بلدة مضايا. وبالمثل، أفادت التقارير أن ما يقرب من ٢٠٠٠ شخص من أهالي الزبداني في الأصل قد هُجروا منذ ١٧ آب/أغسطس من بلدات بلودان والإنشاءات والمعمورة والديماس وروضة البترونة إلى مضايا. وبالإضافة إلى الزبداني، كثفت القوات الحكومية القصف الجوي والمدفعي على بلدتي مضايا وبقين المجاورتين مما تسبب في وقوع ضحايا في صفوف المدنيين، بمن فيهم نساء وأطفال، وتفاقم الحالة الإنسانية الخطيرة أصلاً في المنطقة.

٥ - وفي ١ آب/أغسطس، ألقت القوات الحكومية براميل متفجرة أصابت أحد المباني السكنية في قرية مضايا مما أسفر، حسب التقارير، عن مقتل سبعة مدنيين، خمسة منهم من أسرة واحدة بما في ذلك امرأتان وطفلان، وإصابة ما لا يقل عن ١٠ مدنيين آخرين. وكان جميع هؤلاء المدنيين البالغ عددهم ١٧ شخصاً من السكان الذين نزحوا من الزبداني جراء القصف الكثيف من جانب القوات الحكومية. وفي ٢٦ آب/أغسطس، ألقت القوات الحكومية براميل متفجرة على مضايا مما أسفر، حسب التقارير، عن مقتل أسرة نازحة مؤلفة من خمسة أشخاص وإصابة ستة مدنيين آخرين بجروح فضلاً عن إلحاق أضرار جسيمة بالمنازل. واستناداً إلى معلومات تلقتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قُتل ما لا يقل عن ٤٦ مدنياً، من بينهم ثلاث نساء وثلاثة أطفال، بسبب العمليات العسكرية التي شنتها القوات الحكومية في الزبداني والمناطق المجاورة في الفترة بين ٢ تموز/يوليه و ٢٠ آب/أغسطس.

٦ - وبعد إعلان أصدره وزير شؤون المصالحة الوطنية بشأن ما أفيد عن تحسن الحالة الأمنية في الحسنية بريف دمشق، عاد نحو ١٠٠٠٠ شخص، من بينهم لاجئون فلسطينيون،

(١) في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، حدد مجلس الأمن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) وجماعة النصرة بوصفهما جماعتين إرهابيتين وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩). وتنشط هاتان الجماعتان في الجمهورية العربية السورية.

بعد ثلاث سنوات من التشريد. وتفيد التقارير أن نحو ٣٠٠ أسرة تعود يوميا وتواجه احتياجات عاجلة تتعلق بإصلاح أماكن الإيواء وإعادة تأهيل المرافق العامة بما في ذلك شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء. وتسعى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) إلى إعادة الخدمات في أقرب وقت ممكن إلى الحسينية التي كانت تأوي ما يقرب من ٣٠.٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين ومن السوريين.

٧ - وظلت جميع عمليات الأونروا في اليرموك معلقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت الأونروا قد أوفدت آخر بعثة إلى اليرموك في ٢٨ آذار/مارس. وفي ١١ آب/أغسطس، سمحت السلطات السورية بوصول الأونروا لتوفير الرعاية الصحية للمدنيين في يلدا وببيلا وبيت سحم. وفي الفترة بين ١٨ و ٣١ آب/أغسطس، أوفدت الوكالة أربع بعثات إلى يلدا لتوفير الخدمات الطبية وأقراص تنقية المياه. وقامت أفرقة الأونروا الطبية بمعالجة ٥٤ حالة إصابة مشتبه فيها بالتيفوئيد من أصل ١٠٣ ١ مرضى خلال هذه الفترة الزمنية. وأفيد أن منظمات إنسانية أخرى سمح لها بمواصلة عملاتها وتقديم المساعدة في يلدا وببيلا وبيت سحم. ولا يزال الاتفاق المحلي الذي تم التوصل إليه في هذه المناطق الثلاث قائما ولقد أذنت السلطات بدخول مجموعة محدودة من السلع التجارية إلى المنطقة يوميا.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة هجموها العسكري على مواقع تابعة للحكومة في حرستا وداريا وبريف دمشق. وفي الوقت نفسه، شهد قصف القوات الحكومية للمناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة زيادة كبيرة. وفي ٢ آب/أغسطس، شنت القوات الحكومية هجوما بالمدفعية الثقيلة على بلدة داريا في الغوطة الغربية، مما أسفر حسب التقارير عن مقتل ثلاثة مدنيين من أسرة واحدة وإصابة خمسة آخرين بجروح. ويندرج هذا الهجوم في إطار العمليات العسكرية المتواصلة التي تنفذها الحكومة في داريا. وفي ٤ آب/أغسطس، ووفقا لمصادر على أرض الميدان، ألقت مروحيات تابعة للحكومة أربعة براميل متفجرة على داريا وأطلقت قذائف سطح - سطح، مما أدى إلى تدمير البنية التحتية المدنية تدميرا هائلا. وبعد ذلك بيومين، قصفت القوات الحكومية داريا مرة أخرى بالبراميل المتفجرة وأطلقت عليها قذائف من المروحيات والطائرات. وأفادت التقارير عن مقتل ثلاثة أطفال وإصابة عدد غير معروف من المدنيين بجروح.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شُنَّ عدد من الغارات الجوية على الغوطة الشرقية. وفي ١٢ آب/أغسطس، شنت القوات الحكومية أربع غارات جوية بالقذائف الصاروخية

على بلدة دوما في الغوطة الشرقية. وأصاب الغارات "ساحة الغنم" وهي سوق محلية شعبية ومنطقة سكنية في حي المساكن. ونتيجة ذلك، قتل ما لا يقل عن ٣٠ مدنياً وأصيب ما يقرب من ١٥٠ آخرين بجروح. وبعد أربعة أيام في ١٦ آب/أغسطس، قتل ١١١ شخصاً على الأقل وأصيب أكثر من ٢٠٠ شخص بجروح، وفقاً لمصادر محلية، من جراء الغارات الجوية التي شنتها الحكومة على سوق محلية في بلدة دوما. ولقد أعرب مبعوثي الخاص لسورية ووكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ على السواء عن إدانتهم للقصف على سوق دوما في بيانيهما الصحفيين واعتبرا هذا الهجوم غير مقبول. ووفقاً لمصادر مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في الفترة بين ١٧ و ٢٦ آب/أغسطس، قصفت قوات الحكومة بصورة متكررة أحياء سكنية في دوما مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٩٠ مدنياً من بينهم أربعة نساء وتسع أطفال، وجرح ٢٨٩ آخرين على الأقل. وتضررت مناطق أخرى في الغوطة الشرقية بشدة من جراء القتال. ووفقاً لمصادر محلية، شنت القوات الحكومية هجمات متكررة على عرين في الغوطة الشرقية خلال شهر آب/أغسطس. ففي ١٢ آب/أغسطس، على سبيل المثال، أسقطت الطائرات قذائف صاروخية على حي سكني في البلدة مما أسفر عن مقتل امرأة وتسعة مدنيين آخرين. وفي الفترة من ١٦ إلى ١٨ آب/أغسطس، تعرضت البلدة للقصف مرة أخرى مما أدى إلى مقتل ١٥ مدنياً وإصابة أكثر من ١٠ مدنيين بجروح.

١٠ - وفي ١٢ و ١٣ آب/أغسطس، قصفت جماعات مسلحة غير تابعة للدولة مناطق واقعة تحت سيطرة الحكومة في دمشق وريف دمشق بقذائف الهاون، مما أدى، حسب التقارير، إلى مقتل ٢٥ مدنياً. وعلاوة على ذلك، في ٢٣ و ٢٤ آب/أغسطس، أطلقت جماعات مسلحة غير تابعة للدولة أكثر من ١٧٠ قذيفة هاون على أهداف في دمشق وريف دمشق، بما في ذلك سجن عدرا، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٠ مدنيين وإصابة أكثر من ٣٠ آخرين بجروح. وفي اليوم التالي، نفذت جماعات مسلحة غير تابعة للدولة هجمات عشوائية على مدينة دمشق بقذائف الهاون والقذائف الصاروخية تضررت من جرائها الأحياء السكنية في القصاع وباب توما وأبو رمانة والصالحية وشارع بغداد والمناطق المحيطة بساحة الأمويين. وقد أفادت التقارير عن سقوط ١٠ ضحايا على الأقل في صفوف المدنيين جراء هذه الهجمات.

١١ - وفي شمال محافظة حلب، قام تنظيم الدولة الإسلامية بتكثيف هجومه على الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وسيطر على عدة قرى حول بلدة مارع. ووفقاً للمصادر على أرض الميدان، شن تنظيم الدولة الإسلامية هجوماً على البلدة في ٢١ آب/أغسطس بقذائف

المدفعية التي يزعم أنها تحتوي على مادة كيميائية. وأفادت مصادر طبية في الميدان أنها قد عاجلت أربعة أشخاص أصيبوا بأعراض تدعم إفادة الضحايا بأنهم تعرضوا لمادة كيميائية. وواصلت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة محاولاتها لصدّ هجوم تنظيم الدولة الإسلامية على مارع، وحقت تقدماً طفيفاً. وعلاوة على ذلك، في مدينة حلب، أفادت التقارير أن ما لا يقل عن ٣١ مدنياً قد قتلوا في آب/أغسطس نتيجة الهجمات التي شنتها القوات الحكومية وأن ما لا يقل عن ٣٥ مدنياً قتلوا في الهجمات التي شنتها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.

١٢ - وفي محافظة إدلب، قامت القوات الحكومية بتكثيف الغارات الجوية على المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، بما في ذلك محطة زيزون للطاقة الحرارية، التي أفادت التقارير أن القوات الحكومية عطلتها. ووفقاً للتقارير، في ٣ آب/أغسطس، تحطمت طائرة عسكرية حكومية في بلدة أريحا بمحافظه إدلب، مما أدى إلى مقتل ١٦ شخصاً على الأقل. وفي نفس اليوم، قصفت القوات الحكومية حياً سكنياً في البلدة، مما أدى إلى مقتل ١٢ مدنياً على الأقل. ووفقاً لمصادر محلية، منذ ٢٣ آب/أغسطس، سقطت مئات من قذائف الهاون على قريتي الفوعة وكفريا اللتين تعتبران ذاتاً أغلبية شيعية إلى حد كبير، وذلك رداً على هجوم القوات الحكومية وحزب الله على الزبداني، مما أسفر عن مقتل نحو ٢٠ شخصاً. وفي ١٢ و ٢٧ آب/أغسطس، تم التوصل إلى اتفاق بين الحكومة والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة على وقف إطلاق النار لمدة ٤٨ ساعة في الزبداني بمحافظه ريف دمشق وفي الفوعة وكفريا بمحافظه إدلب. ولقد انهار وقف إطلاق النار الثاني قبل انقضاء ٤٨ ساعة واستؤنفت العمليات العسكرية في كلتا المنطقتين في أوائل أيلول/سبتمبر.

١٣ - وفي محافظة دير الزور، شنت القوات الحكومية العديد من الغارات الجوية في ٨ آب/أغسطس على بلدة موحسن استهدفت، حسب التقارير، مواقع لتنظيم الدولة الإسلامية. وأفيد أن الهجوم أسفر عن مقتل امرأة وطفل. وواصل تنظيم الدولة الإسلامية إطلاق قذائف الهاون على مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة في مدينة دير الزور مما أدى إلى مقتل مدنيين. وعلى سبيل المثال، في ١٧ آب/أغسطس، قتل رجل وامرأة أثناء إحدى هذه الهجمات في حي الجورة.

١٤ - في الفترة من ١٢ إلى ٢٠ آب/أغسطس، أُفيد عن نزوح ٦٠٠ ٩ شخص من الأماكن المحاصرة في مدينة دير الزور باتجاه مدينة الرقة والقرى المحيطة بها. وبالإضافة إلى ذلك، عاد ما يقدر بـ ٨٠٠ ٦ شخص من تركيا إلى ديارهم في سلوك بريف محافظة الرقة.

وأُفيد بأن العائدين حصلوا على إذن بالعودة من وحدات الحماية الشعبية الكردية. كما تشير التقارير الواردة إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قد سمح لبعض الأسر الكردية التي نزحت مؤخرا إلى تدمر بالعودة إلى الرقة. وقد عاد حتى الآن ما يقدر بـ ١١ ٠٠٠ شخص إلى الرقة.

١٥ - ونتيجةً لتصاعد حدة القتال في سهل الغاب بمحافظة حماة، أُفيد عن نزوح ٨ ٤٠٠ شخص إلى ناحية صلنفة في اللاذقية. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغ عن نزوح ما مجموعه ٢٤ ٦٠٠ شخص في محافظة حماة.

١٦ - وفي محافظة الحسكة، أدى القتال الدائر بين تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والمليشيات الكردية والقوات الحكومية إلى انسحاب وحدات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من الأحياء الجنوبية لمدينة الحسكة. وفي ١٩ آب/أغسطس، أُبلغ عن أن التنظيم فجّر جهازا متفجرا مرتجلا محمولا على مركبة في مبنى آسايش (منظمة الأمن الكردية) الواقع في المنطقة الصناعية بحميّ العنترية، في القامشلي. وأسفر الهجوم عن مقتل ١٣ مدنيا وإصابة آخرين بجراح. وفي ٢٠ آب/أغسطس، أدى القتال بين وحدات الحماية الشعبية الكردية وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بحسب التقارير، إلى نزوح ما يقدر بـ ١ ٥٠٠ شخص من بلدة البحرة الخاتونية باتجاه عدة مواقع في محافظة الحسكة. ووفقا لمصادر محلية، بلغ العدد الإجمالي للعائدين إلى مدينة الحسكة، في ٣٠ آب/أغسطس، ١٠٨ ٠٠٠ شخص، وهو ما يمثل ٩٠ في المائة من مجموع الأشخاص الذين نزحوا في الأصل عقب تقدم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام نحو المدينة في أواخر شهر حزيران/يونيه ٢٠١٥، وكان عددهم يبلغ ١٢٠ ٠٠٠ شخص.

١٧ - وفي ٥ آب/أغسطس، شنَّ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام هجوما على مدينة القريتين ومدينة حوارين في ريف حمص الشرقي. ونتيجةً لهجمات التنظيم واشتداد القصف الجوي في وقت لاحق، أُفيد عن نزوح حوالي ٢٧ ٠٠٠ شخص من مدينة القريتين. وعلى إثر تقدم التنظيم نحو القريتين، أُبلغ عن أن القوات الحكومية شنت عدة هجمات جوية على المدينة، بما في ذلك باستخدام البراميل المتفجرة ونيران المدفعية الثقيلة، مما أسفر عن مقتل مدنيين وإصابة آخرين بجراح، وإلحاق دمار كبير في الهياكل الأساسية المدنية. ومنذ ذلك الحين، أفادت تقارير عن قيام تسع جماعات مسلحة غير تابعة للدولة بدمج عناصرها وشنَّ هجوم ضد القوات الحكومية المتمركزة بالقرب من مدينتي الرستن وتلبيسة، وعن تمكنها من السيطرة على عدد من المواقع الحكومية عند مدخل قرية تسنين. وأُفيد بأن القوات الحكومية ردّت بشن هجمات على عدة مناطق، بما في ذلك مدينة الرستن وقريتا غرناطة والغنطو

الواقعتان في الجزء الشمالي من ريف حمص، مما أدى إلى وفاة عدد من المدنيين وإصابة آخرين بجراح. وفي ٢٩ آب/أغسطس، أفادت تقارير واردة إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن مقتل سبعة أشخاص وإصابة ما لا يقل عن ٣٣ آخرين بجراح نتيجةً لقيام القوات الحكومية بإطلاق قذيفة زُعم أنها تحتوي على عامل كيميائي عند حاجز تفتيش الأملس، بالقرب من مدينة الرستن. كما أفادت مصادر مفوضية حقوق الإنسان بأن ثمانية موظفين طبيين تعرضوا كذلك للأذى بسبب استنشاق العامل الكيميائي فيما كانوا يحاولون إسعاف الضحايا.

١٨ - وفي محافظة درعا، واصلت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة هجوماً للسيطرة على مدينة درعا. ومنذ بداية الهجوم، شن الجانبان عدداً من الهجمات العشوائية. وأفادت التقارير الميدانية عن مقتل ١٨ مدنياً وإصابة ٨٧ آخرين بجراح، يومي ١٤ و ١٥ آب/أغسطس، نتيجةً للهجمات العشوائية التي شنتها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في مدينة درعا. كما واصلت القوات الحكومية هجماتها الجوية في درعا، مما أسفر عن عدد من الوفيات والإصابات في صفوف المدنيين. واستهدفت الهجمات عدداً من البلدات والقرى، بما في ذلك أم المياذن، وإزرع، والصورة، وبصر الحرير، ونصيب، واليادودة، وشيخ مسكين. وأشارت مصادر إلى أن ٤٠٠ مدني على الأقل قُتلوا على يد القوات الحكومية، بمن فيهم نساء وأطفال، منذ بدء الهجوم الذي شنته الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وفي الفترة من ٨ إلى ١١ آب/أغسطس، أُفيد عن مقتل سبعة مدنيين على الأقل نتيجةً لإلقاء براميل متفجرة من الطائرات العمودية الحكومية على مخيم درعا وزمرين وبلدة الحارة. وأُبلغ مثلاً أنه في ١٠ آب/أغسطس، شنت الطائرات النفاثة الحكومية هجوماً على قرية مزيرب، مما أسفر عن مقتل ثلاث نساء وإصابة عدد لم يسع تحديده من المدنيين.

١٩ - وفي ٢ أيلول/سبتمبر، أُفيد عن انفجار جهاز متفجر مرتجل محمول على مركبة في ساحة الحمام في مدينة اللاذقية، مما أسفر عن مقتل ١٠ أشخاص وإصابة ٥٣ آخرين بجراح في أول حادث من نوعه في المدينة.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الهياكل الأساسية المدنية تتأثر بالحوادث الجارية. ففي محافظة حلب، تأثرت مدينة حلب بانقطاع المياه خلال النصف الأول من شهر آب/أغسطس، وفي نهاية الشهر كذلك، وهي حالة شملت ما يصل إلى مليوني شخص. وتأثر سكان دمشق أيضاً بانقطاع المياه في الفترة من ١٤ إلى ١٧ آب/أغسطس بعد أن قامت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بقطع الإمدادات من وادي بردى. وفي ١٢ آب/أغسطس، أُفيد عن استئناف إمدادات الكهرباء والمياه لدى ٣٠٠ ٠٠٠ شخص في مدينة

درعا والقرى المحيطة بها بعد انقطاع تسببت فيه الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في ١٤ و ٢٦ تموز/يوليه، على التوالي. وفي إدلب، وردت تقارير عن ضربات نفذتها القوات الحكومية ضد تسعة من المستشفيات وفي محيطها في جميع أنحاء المحافظة، بما في ذلك ثلاثة مستشفيات تدعمها منظمة غير حكومية، في الفترة من ٧ إلى ١٠ آب/أغسطس. وأفادت التقارير بأن الضربات أسفرت عن مقتل ١١ مدنياً، بمن فيهم ثلاثة من موظفي المستشفيات وأحد المرضى. وأصيب ما لا يقل عن ٣١ شخصا بجراح في الهجمات، بمن فيهم سبعة من موظفي المستشفيات وأحد المرضى.

٢١ - وفي آب/أغسطس، تأثرت عدة مواقع متبقية للتراث الثقافي بالتزاع. ويوم الثلاثاء ٢٥ آب/أغسطس، نشر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام صوراً زُعم أنها تُظهر تدمير معبد بعل شمين القديم في تدمر. وفي ١٨ آب/أغسطس، أفادت تقارير إعلامية بأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قطع رأس كبير علماء الآثار في تدمر سابقاً. وقد أصدرتُ بيانا صحفياً في ٢٤ آب/أغسطس لإدانة أعمال الإرهاب الممجية هذه، وكررتُ التأكيد أنه لا بد من مقاضاة الجناة. وفي ٢٠ آب/أغسطس، أُفيد بأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام دمرَ دير مار إليان الكاثوليكي في القريتين بمحافظة حمص.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت المفاوضات بشأن عدة اتفاقات محلية بين الحكومة والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وفي المعضمية، جرى التوصل إلى اتفاق شفوي في ١٨ آب/أغسطس بشأن فتح الطريق الرئيسي. وفي منطقة برزة بدمشق، قطعت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة حركة السير على الطريق المؤدي إلى مستشفى تشرين، في ما يشكل انتهاكاً للاتفاق المحلي القائم، وكان ذلك رداً على مقتل مدني وتوقيف آخر عند حاجز تفتيش حكومي في ٢٣ آب/أغسطس. وفي مدينة حمص، تواصلت المفاوضات بين الحكومة والممثلين المحليين من أجل وضع الصيغة النهائية لاتفاق الوعر. وفي ٢٥ آب/أغسطس، أبلغ الطرفان مكتب المبعوث الخاص إلى سورية بأن الاتفاق على وشك أن يتم، في انتظار الاتفاق على وجهة المقاتلين الراغبين في مغادرة المنطقة.

٢٣ - وفي الفترة من ١٥ إلى ١٧ آب/أغسطس، أجرى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ زيارة إلى الجمهورية العربية السورية لإجراء مشاورات مع كبار ممثلي الحكومة وأوساط العمل الإنساني في البلد. وركزت مناقشات وكيل الأمين العام على تعزيز الاستجابة الإنسانية الشاملة في جميع أنحاء البلد، والحالة المتدهورة على أرض الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى نائب المبعوث الخاص إلى سورية، في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ آب/أغسطس، زيارة إلى الجمهورية العربية السورية

وتركيا لعقد اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين المعنيين وممثلي مجموعات تيار المعارضة بهدف مناقشة إنشاء أفرقة عاملة مواضيعية وفقا للبيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٥ (S/PRST/2015/15).

باء - حقوق الإنسان

٢٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت مفوضية حقوق الإنسان تتلقى الادعاءات وتوثق حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والوفاة أثناء الاحتجاز داخل مراكز الاحتجاز الحكومية. وفي ١٤ آب/أغسطس، أفادت تقارير بأنه في ١٤ آب/أغسطس، قام حراس السجن في سجن حماة المركزي بتجميع ما لا يقل عن ٥٠ محتجزا واعتدوا عليهم بالضرب في الزنزانة المشتركة قبل إجبارهم على الدخول إلى عدد من الزنانات الصغيرة المستخدمة للحبس الانفرادي. واحتج مئات المحتجزين داخل السجن ردا على ذلك، وأخذوا اثنين من الحراس كرهائن. وطوّقت قوات الأمن الجزء المغلق من السجن حيث كان المحتجزون يحتجون وأطلقت عبوات الغاز المسيل للدموع باتجاههم. وانتهت المواجهة عند وصول رئيس شرطة حماة وعقده مفاوضات بين المحتجزين وقوات الأمن. وأُفرج عن الرهينتين، كما تم إخراج المحتجزين الخمسين من زنانات الحبس الانفرادي.

٢٥ - وفي بلدة تل شهاب بمحافظة درعا، أفادت أسرة في ٢٥ آب/أغسطس بأن ابنها، الذي كان محتجزا منذ أكثر من عامين، قد توفي في مركز احتجاز الحكومة نتيجة للتعذيب حسبما أفادت تقارير. وأفادت أسرة أخرى من درعا، كان ابنها محتجزا أيضا منذ فترة طويلة، بأنه قد توفي نتيجة للتعذيب في مركز احتجاز "فرع فلسطين".

٢٦ - وفي أعقاب الإفراج بكفالة عن ثلاثة مدافعين عن حقوق الإنسان هم حسين غريز، وهاني الزيتاني، ومازن درويش في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٥، أسقطت محكمة مكافحة الإرهاب جميع التهم المنسوبة إليهم في ٣١ آب/أغسطس. ووفقا للمحاميين الذين أجرت مفوضية حقوق الإنسان حديثا معهم، تمت إحالة عشرات الآلاف من المدنيين إلى محكمة مكافحة الإرهاب منذ عام ٢٠١٢. وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، بلغ عدد القرارات التي أصدرتها المحكمة في هذا الصدد نحو ٦٧٠ قرارا.

٢٧ - وأفادت مصادر محلية بأنه في ٢٠ آب/أغسطس، قتل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ثلاثة رجال في ريف حماة، لميلهم الجنسي المثلي المزعوم.

٢٨ - وفي إدلب، أعدمت جبهة النصرة ما لا يقل عن خمسة رجال وامرأتين يومي ١ و ٢ آب/أغسطس في مدينة إدلب بطلقات نارية في الرأس أمام حشد من الناس. وتُنفذت عمليات القتل في أعقاب محاكمة صورية بتهمة السرقة أو مزاولة أنشطة مخبرين. ووفقاً لمصادر ميدانية، قُتل رجل بعد يومين من ذلك على يد جبهة النصرة في أعقاب محاكمة صورية، بتهمة التعاون مع حكومة الجمهورية العربية السورية. وفي ١٥ آب/أغسطس، أفادت مصادر بأن عناصر مرتبطة بجبهة النصرة سيطرت على ما لا يقل عن ٦٠ منزلاً يملكها نازحون من الطائفة الدرزية في جبل السماق.

٢٩ - وفي ٤ آب/أغسطس، في محافظة الرقة، داهم نحو ١٠ أفراد من وحدات الحماية الشعبية الكردية قرية صهريجة الناف، بالقرب من تل أبيض. وجرى خلال العملية توقيف مدني يبلغ من العمر ٦٠ عاماً لأسباب غير معروفة. وأُبلغ بأن المدني أودع سجن البوابة الحدودية.

٣٠ - وبعد توغلات تنظيم الدولة الإسلامية في القريتين في أوائل آب/أغسطس، حوُصر في المدينة ما لا يقل عن ٧٠٠٠ شخص من سكانها البالغ عددهم ٥٠.٠٠٠ نسمة، مسلمون ومسيحيون على السواء. ومن بينهم ٤٧ امرأة و ١٩ طفلاً، وما يزيد عن ١٠٠ شخص من الآشوريين المسيحيين الذين لا يعرف مكان وجودهم لغاية تاريخه.

جيم - الاستجابة الإنسانية

٣١ - واصلت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركاؤها مد يد العون إلى ملايين المحتاجين في الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ آب/أغسطس باستخدام جميع الوسائط من داخل الجمهورية العربية السورية وعبر الحدود، عملاً بالقرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤). وقدم برنامج الأغذية العالمي مساعدة غذائية إلى أربعة ملايين شخص وسطيّاً في الشهر. ووزعت منظمة الصحة العالمية أدوية ولوازم طبية لما يقرب من مليوني شخص وسطيّاً في الشهر. واستطاعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الوصول إلى ما يقرب من ٢٦٠.٠٠٠ شخص وسطيّاً في الشهر، وقدمت مواد إغاثة أساسية وخدمات الحماية. ووزعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) لوازم زراعية لتقديم الدعم إلى ٦٤٠٠ شخص وسطيّاً في الشهر. واستطاعت المنظمة الدولية للهجرة الوصول إلى ٦١.٠٠٠ شخص وسطيّاً في الشهر وقدمت إليهم مساعدة متعددة القطاعات. وواصلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تقديم الدعم إلى ما يقرب من ٢٤٣ ٩٨٥ لاجئ فلسطيني على أساس شهري. واستطاعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الوصول إلى ٢,٥ مليون شخص في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه بتقديم الدعم في شكل إمدادات المياه ولوازم الصرف الصحي، والنظافة الصحية، والصحة، والتعليم،

والحماية. وقدّم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لشركائه لتقديم خدمات الصحة الإنجابية والخدمات القائمة على نوع الجنس إلى ١٨٧ ٧٥٥ من الأشخاص المتأثرين بالأزمة في إثني عشرة محافظة. وتواصل حكومة الجمهورية العربية السورية توفير الخدمات الأساسية للمناطق الخاضعة لسيطرتها، وتوفرها في العديد من الحالات إلى المناطق الواقعة خارج سيطرتها.

٣٢ - وتواصلت عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فحتى ٣١ آب/أغسطس، أرسلت الأمم المتحدة وشركاؤها المنفذون ١٧٤ شحنة - ١١٦ شحنة من تركيا و ٥٨ شحنة من الأردن - إلى الجمهورية العربية السورية بموجب أحكام القرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤). وشملت الشحنات مساعدة غذائية لما يقرب من مليوني شخص؛ ومواد غير غذائية لنحو ١,٥ مليون شخص؛ وإمدادات المياه ولوازم الصرف الصحي لنحو مليون شخص؛ ولوازم طبية لنحو ٢,٤ مليون جرعة علاجية، في محافظات حلب واللاذقية وإدلب ودرعا والقنيطرة وحماة. ويمكن إعادة استخدام العديد من اللوازم الطبية لفائدة مزيد من المرضى في الأشهر القليلة المقبلة. وتمشيا مع أحكام القرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)، وجهت الأمم المتحدة إلى حكومة الجمهورية العربية السورية إخطارا مسبقاً بكل شحنة، شمل تفاصيل بشأن محتواها ووجهتها وعدد المستفيدين منها.

٣٣ - وواصلت آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة عملياتها في الأردن وتركيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصدت الآلية ٤٩ شحنة من الشحنات الإنسانية التي أرسلتها الأمم المتحدة، وأكدت الطابع الإنساني لكل منها، وأبلغت السلطات السورية بعد عبور كل شحنة عبر الحدود. وما زالت الآلية تستفيد من التعاون الممتاز مع حكومتَي الأردن وتركيا.

٣٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نقلت أربع قوافل مشتركة بين الوكالات، ومن بينها قافلة لم تنفذ مهمتها إلا جزئياً، مساعدات غذائية إلى ما يزيد عن ٢٠٠ ٠٠٠ شخص في حزيران/يونيه، حسبما هو مبين بالتفصيل في التقرير السابع عشر الذي قدمه الأمين العام (S/2015/561، الفقرة ٣٢). ولم تُنفذ أي قوافل مشتركة بين الوكالات خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس.

٣٤ - وواصلت المنظمات غير الحكومية الدولية والسورية على حد سواء تقديم المساعدة المتعددة القطاعات في الجمهورية العربية السورية، بما يشمل توفير خدمات مستمرة. واستطاعت المنظمات غير الحكومية الوصول، خلال شهري حزيران/يونيه - تموز/يوليه، إلى ما يقرب من ١,٣ مليون شخص وسطياً، بما في ذلك تقديم مساعدات إلى ما يزيد عن ٦٥٠ ٠٠٠ شخص في محافظة حلب؛ وأكثر من ١٩٠ ٠٠٠ شخص في محافظة درعا؛ وأكثر من ٢٣٠ ٠٠٠ شخص في محافظة إدلب.

إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية

٣٦ - ظل إيصال المساعدة الإنسانية إلى الكثيرين من المحتاجين إلى المساعدة في الجمهورية العربية السورية، البالغ عددهم ١٢,٢ مليون شخص، أمراً محفوفاً بالتحديات البالغة في العديد من المناطق بسبب النزاع القائم، وانعدام الأمن، وتغير خطوط الجبهة، ووضع العراقل والتدخل المتعمد من قبل الأطراف، بما في ذلك فرض القيود على التنقل والإجراءات الإدارية المرهقة.

٣٧ - وما زال الوصول إلى الناس الذين يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها الذين يبلغ عددهم ٤,٦ ملايين شخص، مثيراً للقلق البالغ، ومحدوداً جداً بالمقارنة مع مستوى الاحتياجات. وخلال الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ آب/أغسطس استطاعت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها الوصول إلى ٣٠ موقعاً من المواقع التي يصعب الوصول إليها والبالغ عددها ١٢٧ موقعاً، وسطياً في الشهر (٢٤ في المائة من المواقع). واستطاعت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها إيصال المساعدات الغذائية مرة واحدة على الأقل إلى ٤٢٤ ٠٠٠ شخص في ١٥ موقعاً؛ وإيصال لوازم الدعم الصحي لتقديم أكثر من ٢٠٢ ٠٠٠ جرعة علاجية طبية في ١٨ موقعاً؛ وإيصال إمدادات المياه ولوازم الصرف الصحي والنظافة الصحية إلى أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص في ٦ مواقع؛ وإيصال مواد إغاثية أساسية لما يزيد عن ٦٢ ٠٠٠ شخص في سبع مواقع. ومن أصل المواقع التي يصعب الوصول إليها والبالغ عددها ١٢٧ موقعاً، تعذر الوصول إلى ٨٠ موقعاً منها (٦٣ في المائة)؛ وتسنى الوصول إلى ٢٠ موقعاً منها (١٥,٧ في المائة) مرة واحدة خلال الأشهر الثلاثة الماضية؛ وتسنى الوصول إلى ١١ موقعاً منها (٨,٦ في المائة) مرتين؛ وتسنى الوصول إلى ١٦ موقعاً منها (١٣ في المائة) ثلاث مرات. ولم يطرأ أي تحسن ملموس في عدد المواقع التي يصعب الوصول إليها في الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس، مقارنة بالربعين السابقين من السنة.

٣٨ - وأعاق استمرار النزاع في عدة محافظات إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بفعالية، وإمكانية حصول الناس على الخدمات الأساسية. وحال النزاع وانعدام الأمن دون إيصال المساعدات الغذائية المنقذة لأرواح أكثر من ١,٢ مليون شخص يعيشون في أجزاء من محافظات ريف دمشق وريف حمص وريف حماة. ولم يستطع برنامج الأغذية العالمي مد يد العون إلى نحو ٦٠ ٠٠٠ مدني في أريحا وجسر الشغور في إدلب، بسبب احتدام حدة القتال.

٣٩ - وتواصل أيضاً التدخل المتعمد وفرض القيود لمنع إيصال المعونة. ولم يتمكن برنامج الأغذية العالمي من إيصال المساعدات الغذائية إلى ٦٠٠ ٠٠٠ شخص في دير الزور وفي المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في الرقة (فيما عدا تل أبيض)، حيث بات الوصول إليهما متعذراً منذ أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، على الترتيب. ومنذ

أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أرجأ برنامج الأغذية العالمي، لدواعي الأمان، تنفيذ خططه لإيصال المساعدات الإنسانية إلى ١٧٥ ٠٠٠ شخص يعيشون في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في ريف حلب، بما في ذلك الباب ومنبج و جرابلس ودير حافر.

٤٠ - وواصلت وكالات الأمم المتحدة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استخدام معبر نصيبين/القامشلي بموافقة حكومي تركيا والجمهورية العربية السورية. وأكمل برنامج الأغذية العالمي نقل حصص غذائية كافية لـ ١٧٠ ٢٥١ شخصاً في حزيران/يونيه، ونقل حصص غذائية كافية لـ ٢٤٠ ٠٠٠ شخص في آب/أغسطس. واستطاعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إيصال مواد غير غذائية لـ ٢٥ ٠٠٠ شخص عبر المعبر في شهر آب/أغسطس. واستطاعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بواسطة النقل الجوي إيصال ٥٠ طناً من اللوازم الطبية ومواد التغذية وإمدادات المياه ولوازم النظافة الصحية إلى القامشلي لتغطية احتياجات ٨٠ ٠٠٠ شخص في حزيران/يونيه، بما في ذلك إيصالها إلى العائلات النازحة من مدينة الحسكة. ولم يتمكن برنامج الأغذية العالمي من نقل أي مساعدات غذائية في تموز/يوليه نتيجة التأخر في تلقي الموافقات من السلطات السورية؛ فضلاً عن إغلاق المعبر مؤقتاً من ٢٨ تموز/يوليه إلى ٤ آب/أغسطس بسبب صعوبات تتعلق بتزايد انعدام الأمن في شمال شرق الجمهورية العربية السورية.

٤١ - وحتى ٣١ آب/أغسطس، بلغ إجمالي عدد الطلبات لإرسال قوافل مشتركة بين الوكالات ٨١ طلباً، حصل ٢٠ طلباً منها على الموافقة، من حيث المبدأ، من وزارة الخارجية، وبلغ عدد الطلبات التي تنتظر موافقة الحكومة ٤٥ طلباً، وعلقت الأمم المتحدة ثلاثة طلبات بسبب انعدام الأمن. والطلبات المتبقية البالغ عددها ١٣ طلباً هي الطلبات التي كانت قد قُدمت سابقاً ولكن استعُض عنها بعدئذ بطلبات جديدة. وتسعة من تلك الطلبات علقتها الأمم المتحدة بسبب انعدام الأمن، وأربعة طلبات لم يرد بشأنها أي رد من حكومة الجمهورية العربية السورية في غضون مهلة مدتها ثلاثة أشهر. ومن أصل الطلبات العشرين التي اقترنت بالموافقة، من حيث المبدأ، فقد أُنجز تسعة منها كلياً وأُنجز طلب واحد جزئياً. وقد تعذر إنجاز الجزء الثاني من القافلة المتجهة إلى بلودان بسبب عدم موافقة سلطات الأمن عليه. ومن أصل الطلبات العشرة المتبقية المقترنة بالموافقة، من حيث المبدأ، فقد عُلّق اثنان منها (عربين وزملك) بسبب عدم التوصل إلى اتفاق بين الأمم المتحدة وجمعية الهلال الأحمر العربي السوري والحكومة، ويعزى ذلك إلى أن الأمم المتحدة تعتبر أن الطريق الذي وافقت عليه الحكومة لسير القافلة غير آمنة. وتعذر إرسال القوافل المقرر إرسالها إلى نبل والزهراء وعفرين في حلب، وإلى الفوعة وكفريا في إدلب، بسبب عدم موافقة الجماعات

المسلحة غير التابعة للدولة على عبورها الآمن. ولا يزال الجسر الجوي إلى دير الزور في انتظار تحسن الوضع الأمني في مطار دير الزور لتمكين شركة الشحن الناقلة من المضي قدماً في إيصال الشحنة. ولم تتمكن القوافل التي كانت وزارة الخارجية قد وافقت، من حيث المبدأ، على إرسالها إلى المعصية، وريف دمشق، وبلدة حرّ بنفسه في حماة، من الذهاب إلى تلك المناطق نظراً لعدم وجود موافقة من قوات الأمن التابعة للحكومة السورية. وانطلقت القافلة المتجهة إلى الحولة في محافظة حماة في ١ أيلول/سبتمبر، لكنها لم تتمكن من المضي قدماً إلى وجهتها بسبب مظاهرات على طول الطريق. وسيتم تحديد موعد جديد للقافلة في أسرع وقت ممكن. والطلبان المتبقيان المقترنان بالموافقة، من حيث المبدأ، هما في مراحل مختلفة من التحضيرات. وفي ١٣ آب/أغسطس، حددت الأمم المتحدة طلبها لتقديم المساعدة الإنسانية إلى الزبداني (ريف دمشق) والقوعة وكفريا (إدلب) في ضوء مفاوضات وقف إطلاق النار. وفي حين أن الحكومة لم توافق على طلب الزبداني، فقد تلقت الأمم المتحدة الموافقة على إيصال إمدادات إلى القوعة وكفريا.

٤٢ - ولم يُبلغ خلال الأشهر الثلاثة الماضية عن أي تغييرات كبيرة في الإجراءات الإدارية التي تقتضيها حكومة الجمهورية العربية السورية، ولئن كانت التقارير الواردة من اليونيسيف تشير إلى وجود تحسّن في المدة اللازمة للحصول على موافقات بشأن استيراد اللوازم الإنسانية. واستمرت الإجراءات الإدارية الحالية في تأخير أو تقييد إيصال المساعدات التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها.

٤٣ - وحتى ٣٠ آب/أغسطس، بلغ عدد طلبات التأشيرات التي قدمتها الأمم المتحدة والتي ظلت قيد النظر ٢١ طلباً (إمّا طلبات تأشيرات جديدة أو تجديد تأشيرات). وحتى ٩ أيلول/سبتمبر، كان منها ٩ طلبات لم تمرّ على تقديمها المهلة المحددة بـ ١٥ يوم عمل، و ١٠ طلبات مرّت على تقديمها المهلة المحددة بـ ١٥ يوم عمل، وطلبان اقترنا بالموافقة. وفي شهر آب/أغسطس، وافقت حكومة الجمهورية العربية السورية على ما مجموعه ١٠٩ طلبات للحصول على تأشيرات، منها ٥١ طلباً لتأشيرات جديدة و ٥٨ طلباً لتجديد تأشيرات. ويمثل هذا الرقم تحسناً كبيراً مقارنةً بشهر تموز/يوليه التي تمت فيه الموافقة على ٦٥ طلب تأشيرات؛ منها ٢٣ طلباً لتأشيرات جديدة و ٤٢ طلباً لتجديد تأشيرات. وفي شهر آب/أغسطس، رُفض طلب واحد لمنح تأشيرة؛ وبلغ العدد الإجمالي لطلبات التأشيرات التي رُفضت ٣٩ طلباً في عام ٢٠١٥، فيما خلا موظفي الأمم المتحدة الأربعة الذين أعلن عنهم في شباط/فبراير بوصفهم أشخاصاً غير مرغوب فيهم. وعلى سبيل المقارنة، رُفض ما مجموعه

٢٨ طلب تأشيرة في عام ٢٠١٤ بأكمله. بيد أن خمسة من الطلبات المرفوضة روجعت واقتُرنت بمنح تأشيرات لمقدميها.

٤٤ - وازداد عدد المنظمات غير الحكومية الوطنية المأذون لها بالدخول في شراكات مع مؤسسات الأمم المتحدة من ١١٨ منظمة (١٧٣ فرعاً) في ١ حزيران/يونيه، إلى ١٣١ منظمة (٢١٤ فرعاً) في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٥.

المناطق المحاصرة

٤٥ - لا يزال الحصار أسلوباً من أساليب الحرب الواسعة الانتشار في الجمهورية العربية السورية. ومن بين الـ ٤,٦ ملايين شخص الذين يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها، ظل ٤٢٢ ٠٠٠ شخص محاصرين. وحاصرت القوات الحكومية ١٦٧ ٥٠٠ شخص في الغوطة الشرقية وداريا، وحاصرت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة ٢٦ ٥٠٠ شخص في نبل والزهراء، وحاصر تنظيم الدولة الإسلامية ٢٢٨ ٠٠٠ شخص في الأحياء الغربية التي تسيطر عليها الحكومة في مدينة دير الزور.

٤٦ - واستمرت أطراف النزاع في تقييد الوصول إلى المناطق المحاصرة تقييداً شديداً. وخلال الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ آب/أغسطس، تمكنت الأمم المتحدة وشركاؤها من الوصول إلى ٩ في المائة من السكان شهرياً في المتوسط في المناطق المحاصرة لإمدادهم بالمساعدات الصحية، بالمقارنة إلى نسبة ٢ في المائة في الأشهر الثلاثة السابقة. ولم يصل أي طعام أو مواد إغاثة إلى أية مناطق محاصرة عبر الطرق الرسمية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، بالمقارنة إلى نسبة ١,٤ التي أُمدت بتلك المواد خلال الأشهر الثلاثة السابقة. وظل تدفق الإمدادات التجارية عبر الطرق الرسمية مغلقاً بوجه عام، مما أدى إلى غلاء أسعار السلع التي تصل إلى المناطق المحاصرة عبر خطوط الإمداد غير الرسمية وغير النظامية. وظلت حرية التنقل مقيدة بشدة، على الرغم من السماح لبعض الفئات، كالطلاب وموظفي الخدمة المدنية وأعضاء مجالس المصالحة، بمغادرة المناطق المحاصرة والعودة إليها من حين لآخر.

٤٧ - ولا تزال القوات الحكومية تحاصر نحو ١٦٣ ٥٠٠ شخص في الغوطة الشرقية. ووصلت بعض المساعدات من الأمم المتحدة إلى المناطق المحاصرة في الغوطة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وفي حزيران/يونيه مدَّ صندوق الأمم المتحدة للسكان، عبر شريك محلي، يد المساعدة لـ ٣٦٥ ١ امرأة في دوما بتقديم خدمات الصحة الإنجابية لهن. وفي تموز/يوليه سلمت اليونيسيف، عن طريق الهلال الأحمر العربي السوري، أدوية ومجموعات من لوازم طب الأطفال ومكملات غذائية لصالح ٥ ٠٠٠ طفل في دوما، وقدم صندوق

السكان مساعدات في مجال الصحة لفائدة ٧٥٠ شخص عبر شريك محلي. وخلال الفترة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس، وفرت منظمة الصحة العالمية عن طريق الهلال الأحمر العربي السوري أكثر من ٨٠ ٠٠٠ علاج طبي، بما في ذلك الأدوية اللازمة لمكافحة تفشي داء النغف في آب/أغسطس، ولوازم إجراء ٥٠٠ جلسة لمعالجة فشل الكلى، و ٢٠ عدة للكشف عن الكوليرا، و ٧ ٥٠٠ محقن للتحصين الروتيني.

٤٨ - ولا تزال القوات الحكومية تحاصر حوالي ٤ ٠٠٠ شخص في داريا بريف دمشق. ولم تصل أية مساعدات من الأمم المتحدة إلى تلك المنطقة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ولم يتلق السكان في داريا مساعدات من الأمم المتحدة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٤٩ - وفي نبل والزهراء لا تزال الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة تحاصر حوالي ٢٦ ٥٠٠ شخص. وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس، أوصلت منظمة الصحة العالمية عن طريق الهلال الأحمر العربي السوري أدوية عقلية لعلاج ٤٠٩ ٥ أشخاص في نبل. وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية وردت تقارير متواترة وجديرة بالثقة تفيد بتحسين إمكانية دخول كل من السلع التجارية والأشخاص إلى تلك المنطقة المحاصرة وخروجهم منها.

٥٠ - ويحاصر تنظيم الدولة الإسلامية حوالي ٢٢٨ ٠٠٠ شخص في الأحياء الغربية لمدينة دير الزور التي تسيطر عليها الحكومة. وفي حزيران/يونيه قدمت اليونيسيف المساعدة عن طريق الهلال الأحمر العربي السوري لتحصين ١ ٧٦٤ طفلاً بصورة روتينية ضد الحصبة وغيرها من الأمراض. وفي الفترة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس نقلت منظمة الصحة العالمية عن طريق الجو أدوية ولوازم طبية تكفي لعلاج ٢٨٩ ٤٠ شخصاً، وقدمت من خلال شركائها المنفذين مساعدات طبية لعلاج ١ ١١٦ شخص في مدينة دير الزور وبلدة البوكمال.

حرية مرور اللوازم والمعدات الطبية والعاملين في المجال الطبي

٥١ - ظل الحصول على اللوازم والمعدات الطبية مقيداً في بعض المناطق بسبب انعدام الأمن والقيود التي تفرضها أطراف النزاع على الحركة. وأدى تدهور الحالة الأمنية في كثير من أنحاء البلد إلى ارتفاع أسعار الأدوية واللوازم الصيدلانية ونقص اللوازم الطبية في الأسواق المحلية. وكذلك تعذر الحصول على الخدمات الصحية المنقذة للأرواح، لا سيما في أجزاء من محافظات الحسكة وحلب وإدلب وحماة ودرعا وريف دمشق. ولم يُسمح بدخول أية مواد جراحية من داخل الجمهورية العربية السورية إلى المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ونقلت منظمة الصحة العالمية ثماني مجموعات للوحدات الجراحية في قافلة عبر الحدود من الأردن في تموز/يوليه. أما الطلبات

التي وجهتها المنظمة إلى الحكومة السورية بإرسال الأدوية واللوازم الطبية إلى ستة مواقع في محافظات دمشق وريف دمشق وحلب وإدلب فلا تزال عالقة، فضلا عن طلبين بإرسال لوازم لمعالجة الصدمات ولوازم جراحية إلى دوما بريف دمشق، ونقل الإمدادات جوا إلى الحسكة.

سلامة وأمن الموظفين وأماكن العمل

٥٢ - في الفترة بين ٢٢ و ٢٤ آب/أغسطس، أصابت هجمات بالصواريخ ومدافع الهاون شنت على دمشق متري موظفين تابعين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد سلم الموظفان وأسرتاهما من الضرر.

٥٣ - وفي آب/أغسطس اشتعلت النار في شاحنة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي كانت تحمل ١٠٠٠ كيس أرز في حلب بعد إصابتها بشظايا، وأدى الحريق إلى تدمير الشاحنة وجميع السلع على متنها.

٥٤ - وفي ٣٠ تموز/يوليه، أصابت رصاصة طائشة متزل موظف وطني للمفوضية في حي القصور بدمشق، فكسرت نافذة ولكنها لا تسبب إصابات بدنية.

٥٥ - ولا يزال ما مجموعه ٣٤ موظفا من موظفي الأمم المتحدة قيد الاحتجاز أو مفقودين، ٢٨ منهم تابعون للأونروا وواحد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثلاثة لمفوضية شؤون اللاجئين واثنتان لليونيسيف. وبلغ مجموع القتلى في هذا النزاع منذ آذار/مارس ٢٠١١ من العاملين في مجال المساعدة الإنسانية ٧٩ شخصا: ١٧ من موظفي الأمم المتحدة و ٤٦ من موظفي الهلال الأحمر العربي السوري ومتطوعيه، و ٨ من متطوعي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وموظفيها، و ٨ من موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية. وقد قُتل ١٢ من بين العدد البالغ ٧٩ قتيلا بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

ثالثا - ملاحظات

٥٦ - لم يسجل أي انخفاض في أنماط انتهاكات القانون الإنساني الدولي المروعة التي ترتكبها جميع أطراف النزاع، مع ما تُسفر عنه من نتائج كارثية لشعب الجمهورية العربية السورية. ويساورني بالغ القلق إزاء التقارير التي تفيد بأن حكومة الجمهورية العربية السورية لا تزال تشن هجمات عشوائية على المناطق المأهولة والمدنيين، بما في ذلك الهجمات بالبراميل المتفجرة التي دمرت أحياء بأكملها. ويساورني القلق أيضا إزاء الاستخدام العشوائي لقذائف الهاون وقصف الأحياء السكنية على أيدي الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. ويجب أن

تكف هذه الهجمات على الفور. وأذكر مرة أخرى جميع أطراف النزاع بأن التعمد في استهداف السكان المدنيين يشكل جريمة حرب، وبأن المسؤولين عنه يجب محاسبتهم.

٥٧ - ولا تزال الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان على أيدي جميع أطراف النزاع تشكل أكبر شاغل. وبينما أرحب بإطلاق سراح المدافعين الثلاثة عن حقوق الإنسان، فإن ذلك لا يمثل سوى غيبض من فيض بالنظر إلى جميع الحالات الأخرى العالقة. ولا يزال الناشطون والمحامون والمدافعون عن حقوق الإنسان رهن الاعتقال دون مراعاة الإجراءات القضائية الواجبة، وكثيرا ما يُحتجزون في ظروف مزرية. وأدين أيضا بأقوى العبارات الممكنة قيام الجماعات غير التابعة للدولة والجماعات المدرجة في قوائم الإرهابيين، مثل تنظيم الدولة الإسلامية، باستهداف الأشخاص وقتلهم بوحشية. وتدل تلك الأعمال الشنيعة على التجاهل التام لحقوق الإنسان الأساسية، ويجب إيقافها على الفور. وأحث الحكومة والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة على احترام الحق الأساسي في حرية الكلام والتعبير.

٥٨ - ويظل يساورني بالغ القلق إزاء الاستهداف المتعمد للبنى التحتية والخدمات الأساسية في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية. وقيام الجماعات غير التابعة للدولة والجماعات المدرجة في قوائم الإرهابيين بقطع إمدادات المياه والكهرباء في المراكز السكانية الكبيرة، مثل حلب ودمشق، أمر غير مقبول ببساطة ويجب وقفه على الفور. ولا يجوز استخدام الماء وغيره من الخدمات الأساسية كسلاح من أسلحة الحرب. وقد أدى قطع الماء مؤخرا في حلب، في أشد أوقات السنة حرا، إلى زيادة كبيرة في التقارير التي تفيد بظهور أمراض منقولة بالمياه، في وقت تتضاءل فيه خيارات العلاج بسبب تدمير العديد من المراكز الصحية والمستشفيات خلال النزاع. وقد عانى المسنون والنساء والأطفال - وهم أضعف فئات المجتمع السوري - وطأة الأعمال التي يرتكبها مختلف أطراف النزاع.

٥٩ - وفي ضوء تصاعد العنف مؤخرا، واستمرار استفحال التطرف في بعض أجزاء البلد، أكرر مناشدتي الملحة للجميع في داخل المنطقة وخارجها إيقاف تدفق الأسلحة والمقاتلين إلى جميع الأطراف في الجمهورية العربية السورية. وينبغي للحكومات التي تملك النفوذ أن تفعل ما بوسعها لمنع الوافدين من خارج الجمهورية العربية السورية من دخول البلد وحمل السلاح، فضلا عن منع الجماعات الإرهابية من الحصول على الموارد المالية والأسلحة والإمدادات الأخرى، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٦٠ - وتواصل الوكالات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية بذل قصارى جهدها للوصول إلى ملايين الرجال والنساء والأطفال المحتاجين إلى المساعدة المنقذة للحياة في جميع أنحاء البلد، على الرغم من وجود عقبات كثيرة تعترض الطريق. ويتم إيصال هذه المساعدات

برغم المخاطر الشخصية، لا سيما من قبل المنظمات والمتطوعين السوريين الذين كثيرا ما يكونون أول المستجيبين في بيئة تتسم بقدر متزايد من التشتت والتقلب والخطورة. وفي الوقت الذي ينبغي فيه للأمم المتحدة وشركائها أن يتوسعوا في عملياتهم، يضطرون إلى تقليص تلك العمليات بسبب الافتقار إلى الأموال. وأناشد بقوة الجهات المانحة توفير تمويل إضافي عاجل حتى يتسنى لنا مواصلة ما نبذله من جهود الاستجابة.

٦١ - فالأزمة في الجمهورية العربية السورية مدمرة لحياة الشعب السوري. وقد اضطرت أعداد متزايدة من الناس إلى مغادرة ديارهم في بحث يائس عن السلامة، وكثير منهم لا يرون بديلا عن المجازفة في رحلة مخوفة بالمخاطر عبر البحر الأبيض المتوسط بأمل تأمين مستقبل أفضل لهم ولأطفالهم. وأحث مجلس الأمن مرة أخرى على اتخاذ إجراء عاجل لإنهاء هذه الأزمة، إزاء معاناة الشعب السوري التي تزداد سوءا. ولا يوجد حل عسكري لهذه الأزمة. وما تحتاجه الجمهورية العربية السورية بصورة ملحة هو حل سياسي يعالج الأسباب الكامنة للتراع. وأدعو جميع الأطراف السورية، والدول الأعضاء المعنية إقليميا ودوليا، إلى تقديم كامل دعمها للتطبيق المبكر لمبادرة الأمم المتحدة الهادفة إلى إنشاء أفرقة عاملة مواضيعية مشتركة بين الأطراف السورية من أجل تفعيل بيان جنيف الذي أيده مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٥. وإذا لم يُتخذ أي إجراء فإن ذلك سيؤدي إلى المزيد من المعاناة، وهو يحرم جيلا كاملا في الجمهورية العربية السورية من حقه في مستقبل سلمي ومزدهر.